خطوة على الطريق الصحيح ستعيد الثقة للبورصة وتعزز مكانة الكويت بالمنطقة

اقتصاديون لـ «الأنباء»: الترقية إنجاز تاريخي

مهند الصانع

جاسم زينل

سليمان الوقيان

مساعد القاضي

أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين لـ «الأنباء» ان خطوة ترقية بورصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة على مؤشر مورغان ستانلي «MSCI»، تعد إنجازا تاريخيا وخطوة على الطريق الصحيح لتعزيز قوة ومتانة الاقتصاد الكويتي.

وأضاف الخبراء أن الترقية ستحمل العديد من الايجابيات للسوق الكويتي، حيث سيكون لها تأثير على التدفقات المالية التي قدرت بنحو 2,8 مليار دولار، ومن جهة أخرى ستشكل إضافات جديدة للسوق بنحو 2,8 مليار دولار، ومن جهة أخرى ستشكل إضافات جديدة للسوق والجوانب الرقابية المتعددة التي ستشرف على عمل السوق الكويتي. ودعوا لتكون هناك خطوات جادة لتشجيع المزيد من الشركات المحلية والخليجية على الدخول إلى السوق الكويتي، بما يمكن أن يسهم في زيادة عدد الشركات المدرجة وزيادة حجم التداول، وجعل الكويت مركزا ماليا، الامر الذي سيؤدي إلى تنويع المصادر وزيادة فرص العمل في السوق المحلي.. وفيما يلي التفاصيل:

طارق عرابي ـ مصطفى صالح

في البداية، قال رئيس الجمعية الاقتصادية والرئيس التنفيذي لشركة الموازي دوت كوم مهند الصانع لـ «الأنباء» ان ترقية البورصة الكويتية لمصاف الأسواق الناشئة على مؤشر موغان ستانلي «MSCI» تعد انجازا تاريخيا وخطوة على الطريق الصحيح لتعزيز قوة الاقتصاد الكويتي.

وأضاف الصانع ان هذا الانجاز التاريخي يأتي نتيجة جهود كبيرة من قبل الفريق الوطني الذي عمل على برنامج الترقية، متمثلة في هيئة أسواق المال وشركة بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، مشيرا الى أن هذه الجهود هي التي أوصلت البورصة الكويتية الى هذه المرحلة الهامة في تاريخها.

وفي الختام، توجه الصانع بالتهنئة للكويت وإلى صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، على هذا الإنجاز بتبوؤ بورصة الكويت المكانة التي تليق بها في القطاع الاستثماري على المستويين الإقليمي والعالمي، الامر الذي يصب أيضا في إعادة توطين الاستثمار المحلي ودعمه.

أكد رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي لمجموعة أرزان المالية جاسم زينل أن خطوة ترقية البورصة تحمل العديد من الايجابيات، فمن جهة سيكون لها تأثير على التدفقات المالية التي قدرت بنحو 2,8 مليار دولار، ومن جهة أخرى ستشكل إضافات جديدة للسوق من خلال الاعتراف العالمي بنظام التداول وحجم التداول والجوانب الرقابية المتعددة التي ستشرف على عمل السوق الكويتي.

وأضاف أن ذلك كله سيمنح المستثمرين المحليين المزيد من الدعم والثقة للاستثمار داخل بلدهم، فضلا عن دخول المستثمر الاجنبي الذي سيكون لدخوله انعكاس إيجابي على السوق بشكل عام.

وأضاف «ستعود ثقة المستثمرين الى البورصة من خلال مشاركة المؤسسات الحكومية القطاع الخاص لتحريك السيولة في السوق ودعم القطاع المالي الكويتي غير المصرفي، حيث ستؤدي هذه الخطوة الى تضاعف أحجام الاستثمارات والأموال المتدفقة الى السوق المحلية منها قبل الأجنبية، وهو ما سيعود بنفع كبير على الاقتصادي الكويتي».

وفي الوقت نفسه، أكد زينل أن التطورات الأخيرة التي شهدها سوق الكويت للأوراق المالية لن تكون كافية وحدها، ما لم تواكبها خطوات حكومية داعمة، أهمها تسهيل عمل القطاع الخاص، وتسهيل دخول المستثمر الأجنبي.

من جهته، أشاد عضو مجلس إدارة شركة صروح القابضة سليمان الوقيان بخطوة ترقية البورصة، واصفا إياها بالخطوة المهمة التي ستعمل على نقل سوق الكويت للأوراق المالية من المحلية إلى العالمية، فضلا عن أنها ستعمل على فتح الباب أمام دخول السوق الكويتي إلى الأسواق العالمية، ما يعني أن الرقابة على هذا السوق ستتم من قبل كبرى الأسواق العالمية.

وأضاف أن مثل هذه الخطوة سيكون لها آثارها الايجابية في الارتقاء بالسوق الكويتي، وعودة الأموال المستثمرة فيه إلى سابق عهدها، خاصة أن حجم الاموال المتداولة في هذا السوق كانت كبيرة جدا خلال السنوات الماضية.

كذلك أيد المدير التنفيذي لإدارة الأصول بشركة الأمان للاستثمار مساعد القاضي، خطوة ترقية السوق قائلا إنها خطوة إيجابية تحسب لصلاح هيئة أسواق المال وإدارة سوق الكويت للاوراق المالية ولكل من شارك في إنجاحها.

وأضاف أن خطوة الترقية ستساهم في إنعاش السوق الكويت من خلال دخول رؤوس الاموال الأجنبية بقوة، كما أنها ستفتح الباب أمام المزيد من الفرص الاستثمارية الجديدة، مبينا أن الانعكاسات الايجابية لهذه الخطوة ظهرت منذ أكثر من عام، أي بمجرد الاعلان عن بدء خطوات العمل في هذا الجانب، حيث شهد السوق الأول نموا في الاموال الاستثمارية فاقت نسبته 20٪ خلال عام.

وأوضح القاضي ان قطاع البنوك كان أكثر القطاعات المستفيدة من هذه الخطوة، حيث شهد هذا القطاع زخما كبيرا خلال المرحلة السابقة بسبب تطورات «فوتسي»، وان تسببت الاوضاع السياسية الحالية في ضعف هذا الزخم بشكل بسيط، إلا أن قطاع البنوك واصل تصدره ونموه محققا نتائج إيجابية وأرباحا مجزية.

هكذا ستعود الثقة للبورصة

قال رئيس الجمعية الاقتصادية والرئيس التنفيذي لشركة الموازي دوت كوم مهند الصانع لـ«الأنباء» أن الأموال والتدفقات الأجنبية التي ستدخل الى السوق الكويتي عقب الترقية ستكون بمنزلة عودة الثقة الى البورصة، لذلك يجب ان يقابلها توطين للاستثمارات المحلية قي السوق الكويتي، من خلال دعم المؤسسات المالية الحكومية وتشجيع الاستثمارات المحلية للدخول الى السوق. وأضاف «ستعود ثقة المستثمرين الى البورصة من خلال مشاركة المؤسسات الحكومية القطاع الخاص لتحريك السيولة في السوق ودعم القطاع المالي الكويتي غير المصرفي، حيث ستؤدي هذه الخطوة الى تضاعف أحجام الاستثمارات والأموال المتدفقة الى السوق المحلية منها قبل الأجنبية، وهو ما سيعود بنفع كبير على الاقتصاد الكويتي». وأكد على ان تخصيص جزء من الاحتياطيات العامة والاستثمار بها في سوق المال الكويتي بدلا من استثمارها خارج الكويت، خطوة ستشجع المستثمر المحلي على مشاركة هذا التوجه ليزيد استثماراته في السوق المحلي وبالتالي تكون هي الدورة الحقيقية للاقتصاد.

بدر الخرافي: الانضمام لـ MSCI تتويج لجهود جماعية

أعرب عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في بورصة الكويت م.بدر ناصر الخرافي عن سعادته بقرار ترقية السوق والانضمام لمؤشر MSCI اعتبارا من ديسمبر المقبل.

وقال الخرافي إن قرار مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال بترقية السوق الكويتي يأتي تتويجا لجهود فريق العمل بالبورصة والتي جاءت بالتنسيق مع هيئة أسواق المال وبالتعاون مع الشركة الكويتية للمقاصة.

وأضاف الخرافي أن ما شهدته البورصة من نقلة نوعية وإصلاحات جذرية تخللتها الخصخصة الناجحة وانتقال إدارتها للقطاع الخاص يجعلها قادرة على مواكبة ديناميكية التطور المستمر الذي تشهده أسواق المال العالمية.

وتابع الخرافي أن انتقال السوق الكويتي من مرتبة الأسواق «ما دون الناشئة» (frontier markets) إلى مرتبة الأسواق الناشئة (emerging) يضعها تحت مجهر الاستثمارات الأجنبية بشكل أكبر في المستقبل القريب.

بدر الخرافي

وأشاد الخرافي في سياق تصريحه بالدعم والاهتمام الذي يوليه وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لمشاريع تطوير سوق المال، والعمل على تذليل العقبات التي قد تعيق مثل هذه الاستحقاقات الوطنية.

وتابع الخرافي أن قرار السوق الكويتي من مرتبة الأسواق «ما دون الناشئة» إلى مرتبة الأسواق الناشئة (emerging) يضعها تحت مجهر الاستثمارات الأجنبية بشكل أكبر في المستقبل القريب.

وأشاد الخرافي في سياق تصريحه بالدعم والاهتمام الذي يوليه وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لمشاريع تطوير سوق المال، والعمل على تذليل العقبات التي قد تعيق مثل هذه الاستحقاقات الوطنية.

وتابع الخرافي أن قرار الروضان في شأن فتح سقف التملك بالبنوك أمام الأجانب كان له أثر كبير في نيل بطاقة الترقية.

وفي السياق نفسه وجه الخرافي الشكر لمجلس مفوضي أسواق المال والفريق الفني لدى الهيئة لما يقومون به من دور فاعل وحس كبير بالمسؤولية تجاه ملفات التطوير.

وحول دور البورصة قال: «نعمل بعيدا عن الروتين والبيروقراطية، ليس لدينا وقت للرفاهية، أمامنا مشاريع واستحقاقات يجب إنجازها، ونؤكد أن مجلس إدارة البورصة لديه ثقة كبيرة في الإدارة التنفيذية المكلفة ممثلة في محمد العصيمي وفريق العمل المعاون له والذي لا يألو جهدا في سبيل بلوغ الأهداف التي تحظى برضا المستثمر المحلي والإقليمي والعالمي».

وأشاد الخرافي بما بذلته البورصة والمقاصة من جهد وفير لم يتوقف بعد الانضمام لمؤشري (فوتسي) و(S&P).

ودعا إلى ضرورة مواصلة العمل للمحافظة على الثقة التي تم اكتسابها في ظل الإصلاحات غير المسبوقة التي تحققت تحت مظلة القطاع الخاص.

وأفاد الخرافي بأن فريق العمل بالبورصة بالتعاون مع المقاصة لديه إمكانيات فنية كافية لاستيفاء شرطي توفير الحسابات المجمعة وتقابل أرقام الحسابات التي أوردتها (مورغان ستانلي) بتقريرها، وذلك قبل الموعد المحدد في نوفمبر المقبل، على أن يكون السوق جاهزا لقرار الترقية النهائي في 31 ديسمبر المقبل.

ولفت الخرافي إلى أن البورصة ستكون على موعد مع سيولة أجنبية جديدة يتوقع ضخها من قبل المؤسسات العالمية تقارب نحو 2,8 مليار دولار في مايو 2020، منوها إلى أن معظم الأسهم المستهدفة في إطار الترقية هي ضمن مكونات السوق الأول.

وبحسب مورغان ستانلي فإن وزن الكويت سيكون بحدود 0,5٪ من إجمالي مؤشر MSCI للأسواق الناشئة وسط توقعات بأن يشهد المزيد من التطور مستقبلا. وبذلك تكون بورصة الكويت هي السوق الخامس عربيا الذي ينضم لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة بعد كل من السعودية ومصر وقطر والإمارات.

0,5٪ الوزن المرجح للكويت بالمؤشر بحجم 1,8 تريليون دولار أصول خاملة

«كامكو»: مليارا دولار تدفقات متوقعة للبورصة

الأسهم الكويتية المتوقع دخولها إلى مؤشر ICSM

الشركة	القطاع	آخر سعر (دينار كويتي)	التغيير منذ بداية السنة	القيمة السوقية (مليون دينار كويتي)	مضاعف السعر للربحية (×)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (×)	العائد الربحي	متوسط القيمة اليومية المتداولة 2019 (مليون دينار كويتي)
بنك الكويت الوطني	بنوك	0,977	٪21,5	6,373,9	16,6	2,1	٪3,4	9,4
بيت التمويل الكويتي	بنوك	0,703	٪26,7	4,904,5	20,9	2,7	٪2,6	5,4
زين	اتصالات	0,539	٪18,0	2,332,3	11,5	2,0	٪5,6	0,2
بنك بوبيان	بنوك	0,581	٪14,8	1,675,7	28,8	4,1	٪1,1	7,0
اجيليتي	صناعية	0,766	٪9,7	1,350,4	16,4	1,3	٪1,6	1,1
بنك الخليج	بنوك	0,308	٪21,4	938,8	16,3	1,5	٪3,1	9,3
بنك برقان	بنوك	0,349	٪32,2	916,1	11,3	1,3	٪3,3	9,0
شركة المباني	عقار	0,723	٪24,2	753,8	13,9	1,7	٪1,6	5,0
للبتروكيماويات	مواد أساسية	0,899	ـ٪8,0	480,8	45,6	1,7	٪5,4	2,0
الإجمالي				19,726,3				18,7

المصدر: بلومبيرج، بورصة الكويت، ام.اس.سي.اي، وبحوث كامكو.

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار إنه في تطور طال انتظاره قامت احدى أكبر المؤسسات العالمية مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال «MSCI» بترقية السوق الكويتي من الأسواق الثانوية إلى وضع الأسواق الناشئة مع مراعاة بعض تطورات البنية التحتية التي يتعين على سوق الكويت تنفيذها بحلول نوفمبر 2019.

وصرحت «MSCI» بأنه يتعين على الكويت تطبيق هياكل الحسابات المجمعة وتقابل الأرقام واتاحتها للمستثمرين من المؤسسات الدولية قبل نهاية نوفمبر 2019 حتى تحصل على الترقية من خلال المراجعة نصف السنوية للمؤشر في مايو 2020. علاوة على ذلك، بخلاف المملكة العربية السعودية، سيتم تنفيذ ترقية الكويت في شريحة واحدة في وقت المراجعة. وجاءت الترقية نتيجة للإصلاحات المتسقة التي نفذتها هيئة أسواق المال بالكويت في أقل من 3 سنوات مستهدفة كل جانب من جوانب العملية وتنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب، وتضمنت هذه الإصلاحات تقسيم السوق وأوقات التسوية وحدود الملكية الأجنبية وزيادة المنتجات المتداولة في البورصة، ومن المتوقع ان يعطي هذا دفعة كبيرة لثقة المستثمرين في الأسواق المالية الكويتية التي سيتم إدراجها الآن في رابطة دول الأسواق الناشئة الكبيرة مثل الصين والهند وروسيا.

ومن المرجح ان تحظى الكويت بمؤشر وزني على مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة بما يقرب من نسبة 0,5٪ والذي يبلغ حوالي 1,8 تريليون دولار من الأصول الخاملة التي تتبع المؤشر، ومن شأن الترقية أن تجعل الكويت جزءا من عالم أكبر بكثير، والذي وفقا لبلومبيرغ يبلغ نحو 14 تريليون دولار، لمؤشرات MSCI للأسواق الناشئة مقارنة بالأسواق الثانوية الأصغر حجما والذي يبلغ حجمها 324 مليار دولار.

ووفقا لحسابات كامكو وتقديرات جموع التوقعات، فإن الترقية قد تؤدي إلى تدفق إضافي يزيد على 2 مليار دولار في الأسواق الكويتية. من ناحية أخرى، بعد خروج الكويت، ستكون فيتنام أكبر عضو في مؤشر MSCI للأسواق الثانوية. ووفقا للإعلان، ستشمل الترقية تسعة أسهم مدرجة في بورصة الكويت استنادا إلى القائمة التأسيسية لمؤشر ام.اس.سي.اي الكويتي اعتبارا من 19 أبريل والحدود التي رسمتها MSCI لمؤشر الأسواق الناشئة. كل هذه الأسهم التسعة هي مكونة من مؤشر السوق الأول برأسمال إجمالي قدره 19,7 مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة 58,6٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت كما هو في 25 يونيو الجاري. وقد شهدت هذه الأسهم نموا كبيرا في احجام التداول على مدار الأشهر القليلة الماضية، وهو ما يبرر توقعات المستثمرين بحدوث ترقية محتملة في مؤشر ام.اس.سي.اي للأسواق الناشئة. شهد نشاط التداول في بورصة الكويت نموا ملحوظا في عام 2018 وتظهر الاتجاهات حتى الآن للعام 2019 نموا أعلى. وبلغت القيمة الإجمالية المتداولة في البورصة 4,1 مليارات دينار في عام 2018 وبلغ حجم الأسهم المتداولة 21,7 مليار سهم. هذا، وبلغ إجمالي القيمة المتداولة حتى جلسة 25 الجاري 3,74 مليارات دينار، بينما بلغ حجم التداول 18,2 مليار سهم. الى ذلك، تجاوز نشاط التداول للأسهم التسعة المتوقع إدراجها في مؤشر ام.اس.سي.اي للأسواق الناشئة المستويات التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية.

ووفقا لبيانات التداول، بلغ متوسط قيمة الأسهم المتداولة في الأسهم التسعة 2,9 مليار دينار على مدى السنوات العشر الماضية (2009 ـ 2018) بينما بلغ إجمالي القيمة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه 2,2 مليار دينار.

وفقا لتقديرات الإجماع، من المتوقع حدوث تدفقات خاملة إضافية فما بين 2 و 2,4 مليار دولار بعد الترقية. يوضح تحليلنا استنادا إلى متوسط إجماع قدره 2,2 مليار دولار من التدفقات، أن معظم الشركات في بورصة الكويت لديها تدفقات عالية مكررة (متوسط القيمة اليومية المتداولة). نعتقد أن هذا من شأنه أن يساعد في الحفاظ على أسعار الأسهم المميزة المدرجة في بورصة الكويت للمضي قدما، باستثناء الأسباب الأساسية.

بورصة الكويت تقرع جرس جلسة التداولات

محمد العصيمي ومثنى الصالح وخلدون الطبطبائي خلال قرع جرس التداول أمس (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو

قرعت بورصة الكويت الجرس قبل بداية جلسة تداولات الأمس، احتفالا بإعلان مؤسسة مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال «MSCI» ترقية بورصة الكويت ضمن مؤشرها الرئيسي، حيث تعتبر هذه الترقية الثالثة لبورصة الكويت بعد الترقية الأولى لمؤشر فوتسي راسل ونظيرتها الأخرى لستاندرد آند بورز داو جونز لمؤشرات الأسواق العالمية، واللتان تزيد معهما التوقعات بإمكانية تحقيق الترقية الثالثة إلى سوق ناشئة من قبل «MSCI».

«وربة» يهنئ «البورصة» على الترقية

شاهين الغانم

تقدم بنك وربة الى إدارة السوق الكويتية للأوراق المالية ممثلة بالرئيس التنفيذي بالوكالة محمد العصيمي بالتهنئة لترشيح بورصة الكويتية للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) بعد أن استوفيت كل المتطلبات اللازمة والاشتراطات المطلوبة لذلك، مؤكدا انه إنجاز كبير للكويت وأمر مهم جدا للسوق الكويتية التي تقدر قيمتها السوقية بـ98 مليار دولار بأن ترقى من الأسواق الثانوية الى الأسواق الناشئة. واعتبر البنك أن هذه الخطوة هي من الركائز الأساسية في تكريس الكويت مركزا ماليا موثوقا في المنطقة ونمو الاقتصاد الكويتي.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للبنك شاهين الغانم: «نفخر بترشيح بورصة الكويت للانضمام الى مؤشر مورغان ستانلي كابيتال انترناشيونال ونرى فيها خطوة ممتازة لسوق الكويت المالي بأن ترقى الى مستويات عالمية تجذب التدفقات الاستثمارية العالمية، لاسيما ان «MSCI» هو أكبر مزودي الأبحاث والأدوات الذي يستند إليه المستثمرون».

وأضاف الغانم ان ترقية البورصة مؤشر دامغ على أنها تمضي في الاتجاه الصحيح في إجراءاتها التطويرية مما يعزز رؤية الكويت 2035 بأن تكون مركزا ماليا إقليميا يحتذى ويقدم أدوات مالية واستثمارية هادفة، وأكد أن المؤشرات العالمية قد جذبتها التطورات التي تشهدها بورصة الكويت، ويعود الفضل فيها إلى الجهود الدؤوبة المبذولة منذ انطلاقها في تمكين وإعداد السوق المالي الكويتي بالأدوات والخدمات وأنظمة التداول التي ترقى للمستويات العالمية.